فريق أولي يضم 11 مدرباً وصل إلى طرابلس تمهيدا للعملية التي تستضيفها بلغاريا

الجيش الأمريكي يخطط لتدريب القوات الليبية ... والسلطات تحقق في فيديو أبوسهمين

عواصم - «وكالات»: قال مسؤول عسكري امريكي لرويترز يوم الاربعاء ان اثنين من اعضاء فريق اولي يضم 11 جنديا امريكيا وصلا إلي ليبيا هذا الاسبوع للمساعدة في الاعداد لتدريبات مزمعة لجنود ليبيين في بلغاريا.

وأعلنت الولايات المتحدة العام الماضي انها تخطط لتدريب 5000 إلى 8000 جندي ليبي بطلب من طرابلس حيث تخوض حكومة مركزية ضعيفة صراعا ضد متمردين للسيطرة على موارد بترولية حيوية بعد ثلاث سنوات من سقوط معمر القذافي.

وقال المسؤول الامريكي -الذي تحدث شريطة عدم نشر اسمه- ان الفريق بعد وصوله الي ليبيا سيساعد في معالجة المسائل اللوجستية المرتبطة بالتدريبات بما في ذلك إختيار المجندين.

وقد تكون تلك مسألة شائكة في ليبيا حيث غالبا ما تستخدم الحكومة مسلحين ومقاتلين سابقين لحماية الوزارات والمباني الحكومة. ويبقى ولاء هؤلاء المسلحين لقادتهم او قبائلهم وكثيرا ما يتواجهون في صراعات للسيطرة على اراض.

وقال المسؤول الامريكي ان تدريب الجنود الليبيين في بلغاريا من المتوقع ان يكون في مجموعات صغيرة بالتناوب على مدى سنوات

الجيش الأمريكي يخطط لتدريب القوات الليبية

ومن المحتمل ان يتضمن وجود ما يصل الي 300 مدرب امريكي في بلغاريا.

واضاف ان من المتوقع ان يكتمل وصول باقي اعضاء الفريق الاولي إلي طرابلس بحلول اوائل ابريل نيسان.

وقال المسؤول ان من المتوقع ان يزيد عدد اعضاء الفريق في وقت لاحق مع تطور البرنامج.

وعلي صعيد ليبي منفصل فتحت السلطات الليبية تحقيقا بعد تداول تسجيل مصور ظهر فيه نوري أبوسهمين رئيس المجلس الوطني «البرلمان» غاضبا بينما كان شخص مجهول يستجوبه عن سبب زيارة إمراتين لمنزله اثناء الليل.

وقال مكتب النائب العام يوم الاربعاء انه يحقق في الاحتجاز غير القانوني المشتبه به لأبو سهمين وأيضا في «جرائم اخلاقية» محتملة.

ومن المحتمل ان تلحق القضية ضررا بابوسهمين وهو القائد الاعلى للجيش ويتمتع بسلطات شبه رئاسية في وقت تتنامى فيه الاضطرابات في ليبيا.

وفي التسجيل الذي جرى تداوله بشكل واسع في مواقع للتواصل الاجتماعي وقنوات تلفزيونية يوم الثلاثاء ظهر أبوسهمين متجهما اثناء استجوابه. ويبدو انه جرى تصويره بدون علمه.

وقال مكتب النائب العام الليبي عبد القادر رضوان في بيان انه «باشر التحقيق فيما تناولته مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات الليبية ... حول السيد نوري ابوسهمين رئيس المجلس الوطني وما اثير حوله من وقائع قد تشكل جرائم اخلاقية أو جرائم حجز للحرية وإبتزاز.»

وقال الصديق السور رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام لرويترز «سيكون التحقيق في القضية برمتها وسيطال التحقيق كل الاشخاص المعنيين بها.»

ولم يصدر تعقيب فوري من أبوسهمين الذي حضر اجتماع القمة العربي في الكويت هذا الاسبوع.

ووقت الحادث في يناير وكانت قد ظهرت شائعات في ارجاء ليبيا بأن ميليشيا احتجزته لفترة وجيزة لاستجوابه بشأن المرتين. ونفي أبوسهمين بشدة آنذاك انه تعرض للاختطاف.

أوباما أعلن رفضه لمبررات بوتين لضم شبه جزيرة القرم

الأزمة الأوكرانية: الغرب يلوح بعصا تشديد العقوبات في وجه روسيا

أمين عام حلف شمال الأطلسي

واشنطن تحث «الناتو» على تعزيز التحالف لمواجهة «القوة الغاشمة» لموسكو

عواصم - «وكالات»: رفض الرئيس الأمريكي باراك أوباما مبررات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وحث «شركاء واشنطن» في حلف الأطلسي «الناتو» على تعزيز التحالف لمواجهة «القوة الغاشمة» لروسيا، في حين هدد المجلس الأوروبي بتشديد العقوبات على موسكو في حال حدوث تصعيد جديد بأوكرانيا. وقال أوباما في خطاب ألقاه في بروكسل أمس الأول حول العلاقات الأميركية الأوروبية «إن مجرد وجود تاريخ طويل لروسيا مع أوكرانيا لا يعني أن في مقدورها أن تحدد لأوكرانيا مستقبلها، ولا يمكن لأي قدر من الدعاية أن يجعل أمرا يعرف العالم أنه خاطئ أمرا صائبا». ورد الرئيس الأمريكي على منتقديه الجمهوريين الذين يطالبونه بموقف أكثر تشددا قائلا «الوقت ليس وقت التهديد، ليست هذه عودة للحرب الباردة ولا توجد ردود سهلة ولا يوجد حل عسكري». لكنه دعا في الوقت نفسه شركاء الولايات المتحدة في الناتو إلى تعزيز التحالف في مواجهة «القوة الغاشمة» لروسيا، بحسب قوله.

وأكد أن حلف الأطلسي «لن يهتز»، وأن دوله «لن تكون وحدها أبدا»، وقال «اليوم تقوم طائرات الحلف بدوريات في سماء دول البلطيق كما عززنا وجودنا في بولندا، ونحن على استعداد للقيام بالمزيد». ورفض أوباما مقارنة التدخل الروسي في أوكرانيا بالحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق، أو بحملة الناتو لطرد القوات الصربية من كوسوفو، وقال إنه في الحالتين انسحبت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الأراضي الأجنبية.

وحذر من أن عزلة روسيا ستصبح «أكثر عمقا» إذا واصلت السير على النهج الحالي، معتبرا أن «الثمن على اقتصاد روسيا وعلى وضعها في العالم سيزداد كلفة». وقال إن الأزمة الأوكرانية تشكل «لحظة اختبار لأوروبا والولايات المتحدة والنظام الدولي، معتبرا أنه «من العبث» اتهام الولايات المتحدة بالتواطؤ مع «فاشيين» في أوكرانيا.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومبوي أن ضم روسيا للقرم غير شرعي، و«وصمة عار»، مؤكدا «لن نعترف به»، وشدد على أنه في حال حدوث «تصعيد» جديد سيكون «الأوروبيون والأميركيون على استعداد لتشديد العقوبات».

واستنادا إلى البنك الدولي، فإن إجمالي الناتج الداخلي لروسيا قد يتراجع بنسبة 1.8 % في 2014 وأن حجم رؤوس الأموال الهاربة قد يصل إلى 150 مليار دولار إذا ما تفاقمت الأزمة في أوكرانيا.

وخلال قمتها غير العادية في لاهاي، حذرت دول مجموعة السبع موسكو من عقوبات جديدة تشمل قطاعات الاقتصاد والطاقة والمالية مرورا بمبيعات السلاح والتجارة.

وتأتي تصريحات أوباما والتحذيرات الأوروبية بينما ندد أكثر من أربعين دولة -من بينها الولايات المتحدة- بضم روسيا للقرم، وعبرت عن القلق إزاء مصير الأقلية التترية هناك، فضلا عن فقدان نشطاء وصحافيين.

تونس: صرصار يطالب بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها... رغم الصعوبات

تونس - وكالات : أكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس شفيق صرصار أمس الأول ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل نهاية العام الحالي، مشيرا إلى وجود عدد من الصعوبات.

ودعا صرصار -في مؤتمر صحافي- الحكومة إلى احترام المواعيد والتعاون في تيسير أشغال الهيئة لضمان إجراء الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام لجاري، مثلما نصت على ذلك الأحكام الانتقالية بالدستور الجديد.

كما طالب صرصار الحكومة المؤقتة الحالية بتوفير وتأمين المقرات الفرعية اللازمة إلى جانب المقر المركزي الذي وعدت بتخصيصه لعمل الهيئة، والمتمثل في البناية التي كانت مقرا لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل.

وعقدت هيئة الانتخابات التي انتخبت بالمجلس الوطني التأسيسي في يناير الماضي مؤتمرا صحفيا أمس الاول لبيان الخطوات العملية التي بدأت في إعدادها استعدادا لموعد الانتخابات.

وستكون الانتخابات المقبلة أهم امتحان لإكمال الانتقال الديمقراطي في تونس التي ينظر إليها على أنها نموذج في المنطقة التي تشهد اضطرابا.

وبيّن صرصار أن «الانتخابات الثانية ستكون أصعب لأن معايير المحاسبة ستكون أكثر صرامة، مشيرا إلى أن الهيئة «تحرص على أن تنجح، وأن تكون المنظومة الانتخابية دقيقة مثل الساعة السويسرية ومطابقة للمعايير الدولية».

وحدّد الدستور التونسي الجديد نهاية عام 2014 حدا أقصى لإجراء الانتخابات والانتقال إلى وضع المؤسسات الدائمة في البلاد، بعد نحو أربع سنوات من الانتقال الديمقراطي في أعقاب ثورة 2011.

غير أن بطء التحضير اللوجيستي للموعد الانتخابي رغم مرور أكثر من شهرين ونصف الشهر من أداء أعضاء الهيئة اليمين الدستورية، أوجد شكوكا فعلية بشأن مدى جدية الالتزام بالموعد المحدد بالدستور.

وأقر صرصار بأن الهيئة تواجه صعوبات، من بينها الافتقار إلى مقر رئيسي ومقرات فرعية رغم الوعود الحكومية، إضافة إلى تأخر صدور القانون الانتخابي.

وقالت الهيئة إن إجراء الانتخابات يظل ممكنا نهاية العام الحالي شريطة أن يكون هناك تعاون متزامن من قبل الحكومة.

وبعد تأخير استمر أسابيع من المقرر أن يناقش المجلس التأسيسي الأسبوع المقبل القانون الانتخابي الذي سينظم سير الانتخابات ومن شأنه أن يسرّع في تحديد موعد نهائي لها.

وفي السياق ذاته، قال العضو في الهيئة الانتخابية إنهم «لا يزالون في انتظار القانون الانتخابي الذي سيوضح لهم الرؤية أكثر في العمل»، موضحا أن مسألة الفصل بين الانتخابات التشريعية والرئاسية يظل قرارا سياسيا بامتياز».

كما ذكر صرصار أن عدة دول ستقدم المساعدة الفنية لتونس خلال الانتخابات المقبلة، مشيرا إلى أن الهيئة لم تقف مكتوفة الأيدي بل بدأت خطة تهدف إلى توعية التونسيين بالمشاركة في الانتخابات.

من جهته، ذكر عضو الهيئة رياض بوحوشي أن الناخبين سيمكنهم لأول مرة تسجيل أنفسهم في سجل الانتخابات عبر الإنترنت وعبر تطبيقات بالهواتف الجوالة.

وأضاف بوحوشي أن الهيئة تسعى إلى تسجيل أكثر من 4.2 ملايين ناخب، وستقوم بحملة توعية داخل المناطق النائية لتفسير العملية الانتخابية.

وفي الانتخابات الماضية التي أجريت في أكتوبر 2011 حققت حركة النهضة فوزا مكنها من شغل أكثر من 40 في المئة من المقاعد بالمجلس التأسيسي الذي صدق قبل شهرين على دستور جديد للبلاد.

شفيق صرصار

سوء الأحوال الجوية يعرقل العثور على حطام الطائرة

لغز «الماليزية» المنكوبة: أستراليا تعلق عمليات البحث

بيرث - «وكالات»: أعلن مسؤولون استراليون عن تعليق عمليات البحث عن الطائرة الماليزية المفقودة في جنوب المحيط الهندي بسبب سوء الأحوال الجوية.

وقالت السلطة الإسترالية للأمن البحري الخميس إن جميع الطائرات المشاركة في عملية البحث عن الطائرة المفقودة عادت أدراجها إلى مدينة بيرث، كما أن السفن تغادر منطقة البحث أيضا».

ويشارك في عمليات البحث عن الطائرة الماليزية 11 طائرة و5 سفن. وكانت الطائرة الماليزية اختفت منذ 8 مارس الجاري خلال رحلتها من كوالامبور إلى بكين وعلى متنها 238 راكبا . ويتوقع سقوط أمطار غزيرة وهبوط في درجات الحرارة ، وهبوب رياح عاتية الأمر الذي يؤدي إلى إنعدام الرؤية تقريبا في المنطقة الذي يجري البحث فيها على الطائرة وهي تبعد حوالي 2500 كيلومترا عن جنوب شرق مدينة بيرث الإسترالية. وأكد اللفتنانت كوماندر آدم شانتز ضابط بالبحرية الامريكية إلغاء طلعات عمليات البحث عن طائرة الركاب الماليزية المفقودة. وأضاف شانتز الضابط المسؤول عن سرية طائرات بوسيدون بي8 بالبحرية الامريكية إن «كل من ذهب إلى لمنطقة يعود الان أدراجه وجميع الطلعات الجوية من هنا تم إلغاؤها». وأكدت هيئة السلامة البحرية الإسترالية إلغاء الرحلات الجوية اليوم بسبب الاحوال الجوية.

وفي وقت سابق، أفادت هيئة السلامة الجوية الإسترالية، التي تنسق عمليات البحث، باستئناف الطلعات الجوية بعد تحسن حالة الطقس، وتوقف الأمطار الغزيرة.وأوضحت الهيئة أن سبع طائرات عسكرية ومدنية من ست دول تشارك في العمليات، وهي أستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان، والصين، وكوريا الجنوبية.

وكشفت السلطات الأسترالية الأربعاء عن رصد ثلاث قطع أخرى بواسطة طائرة مدنية مشاركة في عمليات البحث، ولكنها لم تتأكد من علاقتها بالطائرة المفقودة.

الفلبين: الحكومة و«مورو» يوقعان اتفاق السلام... النهائي

مانيلا - «وكالات»: شهدت العاصمة الفلبينية مانيلا امس مراسم توقيع اتفاقية سلام نهائية بين الحكومة وجبهة تحرير مورو الإسلامية، تهدف إلى إنهاء عقود من الصراع في الجنوب المضطرب من البلاد بعد 17 عاما من المفاوضات.

ووقع الاتفاق رئيس البلاد بينينيو أكينو ورئيس جبهة مورو مراد إبراهيم بعد أن استكملت المرحلة الأخيرة من المفاوضات بين ممثلي الحكومة والجبهة في يناير الماضي.

ووعدت جبهة مورو بالقاء السلاح مقابل إقامة منطقة حكم ذاتي في جنوب الأرخبيل في جزيرة ميندناو التي تعد غالبية مسلمة في بلد كاثوليكي بنسبة 80 في المئة.

وقال غزالي جعفر نائب رئيس جبهة مورو «خضنا على مدى سنوات عديدة كفاح شعب بانغسامورو «أمة الإسلام» الذي عاش الكثير من المحن» مؤكدا أن الاتفاق يضع حدا للمعارك حول ميندناو.

وهذه الاتفاقية عبارة عن خارطة طريق لتشكيل منطقة مسلمة جديدة تتمتع بالحكم الذاتي «بانغسامورو» بحلول عام 2016، لتحل محل الكيان الموجود الذي أنشئ للمرة الأولى عام 1989 لكنه أخفق في حل النزاع في ميندناو.

وبموجب الاتفاق، تقوم جبهة مورو بنزع أسلحة عناصرها الذين يقدر عددهم بعشرة آلاف تقريبا، بشكل تدريجي، في عملية مستكهمة من الآلية التي طبقت في أيرلندا الشمالية. ومنطقة الحكم الذاتي التي ستمثل 10% من أراضي الفلبين ستكون لها شرطتها الخاصة وبرلمان محلي وصلاحية جباية الضرائب، أما الدفاع فيبقى من صلاحيات الحكومة المركزية. وسيترأس قادة جبهة مورو سلطة مؤقتة في المنطقة قبل تنظيم انتخابات محلية عام 2016.

جانب من مسيرة مؤيدة للسلام في العاصمة مانيلا

الأمم المتحدة تندد بزيادة القيود على حرية حركة العاملين الإنسانيين في الإقليم

السودان: المعارضة تدعو لهدنة في دارفور

الخرطوم - «وكالات»: وصف تحالف المعارضة السودانية المعروف بقوى الإجماع الوطني الأوضاع في إقليم دارفور بأنها «كارثية وفوضوية».

واطلق التحالف في اجتماع لقيادات أحزابه وثيقة تضامن مع مواطني دارفور، طالبت فيها الحكومة باتخاذ جملة من الإجراءات، بينها إعلان وقف الحرب فورا في الإقليم بالتنسيق مع الحركات المسلحة، وفتح ممرات آمنة لإيصال مواد الإغاثة للمتضررين.

واعتبر بيان صادر عنه أن الأزمة في دارفور تهدد وحدة البلاد واستقلالها وسيادتها، وحمل الحكومة مسؤولية حل ما سماه الكارثة الإنسانية التي أدت إلى نزوح الآلاف.

وطالبت أحزاب المعارضة بمناقشة أزمة دارفور في إطار قومي وإطلاق سراح المعتقلين من أبناء الإقليم.

ويأتي اجتماع التحالف بعد دعوة الرئيس السوداني عمر البشير إلى حوار يجمع كافة الفرقاء السودانيين ودخول عدد من مكوناته الرئيسية للتجمع في الحوار بينها المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي وحزب الأمة القومي بزعامة الصادق المهدي، بينما اشترطت أحزاب أخرى بينها الحزب الشيوعي «إطلاق الحريات ووقف الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والإفراج عن المعتقلين عقب المظاهرات التي شهدتها البلاد العام الماضي».

جانب من مؤتمر سابق لقوى المعارضة السودانية

وفي السياق ذاته، ندد مسؤول في الأمم المتحدة الأربعاء بما وصفها بزيادة القيود على حرية حركة العاملين الإنسانيين في إقليم دارفور في وقت يشهد فيه الإقليم مزيدا من النازحين.

وبحسب الأمم المتحدة، فإن عدد الأشخاص الذين نزحوا من قراهم بسبب أعمال العنف هذ العام بلغ 215 ألفا أغلبهم في شمال دارفور، واستقبلت مخيمات النازحين في المنطقة حوالي مليوني شخص.

وتقول السلطات السودانية إن هذه القيود ضرورية لأمن العمال الإنسانيين والصحافيين الأجانب في دارفور. وشهد إقليم دارفور خلال الفترة الأخيرة تصاعدا في أعمال العنف، أبرزها هجوم للمتمردين على معسكر للجيش في مليط شمال دارفور أدى إلى مقتل عدد من العسكريين.

وعقب ذلك نجا والي شمال دارفور محمد يوسف كبر من محاولة اغتيال إثر كمين نصبه له مسلحون عندما كان عائدا إلى عاصمة الولاية الفاشر من مليط بعد تفقده الوضع هناك، وفق ما ذكره مصدر بالمنطقة لوكالة الصحافة الفرنسية.

ويشهد إقليم دارفور حربا منذ عام 2003 عندما حمل متمردون السلاح متهمين الحكومة السودانية بتهميش الإقليم الواقع غربي البلاد، لكنهم انقسموا بعد ذلك إلى عدة فصائل متناحرة.

وأثمر اتفاق وقع في العاصمة القطرية الدوحة بين الخرطوم وحركة التحرير والعدالة -تحالف من عدة فصائل- في إقامة سلطة إقليمية بالإقليم، لكن ذلك لم يؤد إلى إنهاء المواجهات لأن عددا من الفصائل ما زالت خارج هذا الاتفاق.